المحاضرة الأولى:

مدخل إلى مفهوم الاتصال العمومي وتطوره التاريخي

تمهيد:

صحيح أن مفهوم الاتصال العمومي برز إلى الوجود نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، غير أن أصوله ضاربة في التاريخ، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بظهور الدولة كوعاء اجتماعي جديد هو الأبرز الآن في التنظيم الاجتماعي. إن الاتصال العمومي يسير بالموازاة مع تشكيل الدولة، بل إنه جوهرها مثلما يقول كارل دويتش في كتابه "أعصاب الحكومة: نماذج الاتصال السياسي والتحكم"، أين صاغ لنا طبيعة تأثير المعلومة على أداء جهاز الحكومة، والذي أصبح يطلق عليه "الدوتوقراطيا" Deutocracy، والمقصود به هو أن السير الحسن للمعلومة السياسية يضمن اتزان النسق السياسي وتفعيله بما يتماشى وإرادة الدولة.

1- مفهوم الاتصال العمومي:

توجد الكثير من التعاريف للاتصال العمومي، غير أن أشهرها هو ذلك الذي قدمه فريق جامعة لافال الكندية تحت قيادة ميشال بوشون Michel Bouchamp، والذي يعتبر أن الاتصال العمومي هو "مجموعة الظواهر الخاصة بإنتاج ومعالجة ونشر المعلومات التي تعكس ردود الفعل وخلق وتوجيه المناقشات حول القضايا العامة". بهذا فإن الاتصال العمومي ليس نشاطا اتصاليا خاصا بوسائل الإعلام فقط، وإنما هو قضية تخص جميع الفاعلين في الفضاء العام، بدءا بالمؤسسة العمومية والمواطنين، ووصولا بالمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة... إلخ

نفهم من هذا بأن ممارسة الاتصال العمومي لا تتوقف عند حدود لمؤسسة العمومية التي تمتلك السلطة داخل المجتمع، بل يتحول إلى نشاط متعدد الأطراف يشارك فيه كل من لهم مصلحة من وجود الدولة ووظائفها. بهذا الشكل يمكن القول أن حقل نشاط الاتصال العمومي هو ما يسمى بـ"القضايا العامة" Public affairs.

يعرّف الاتصال العمومي كذلك بأنه تبادل المعلومات وعمليات الإقناع التي تستهدف تغيير الآراء والسلوكات، وهو بذلك يصبح الركيزة الأولى للسلطة.

أما بيير زيمور، أحد أشهر من كتبوا حول هذا الحقل، فيرى بأن الاتصال العمومي هو "اتصال رسمي يهدف إلى تبادل وتشارك المعلومات التي تخص الشأن العام غايتها المصلحة العامة والحفاظ على الرابط الاجتماعي، حيث تعدّ المؤسسات العمومية المسؤول الأول عن تحقيقه".

يمثل الاتصال العمومي إذن مجموع الرسائل الصادرة عن السلطات العمومية ومؤسسات الخدمة العمومية التي تهدف إلى تحسين معارف المجتمع المدني، تسيير الخدمة العمومية وضمان النقاش السياسي، وهذا يبرز الخلفية الديمقراطية للاتصال العمومي، إذ لا يمكن تصوره بهذا الشكل إلا داخل نظام ديمقراطي.

من أجل تحقيق الحكم الراشد والاستجابة لتطلعات شعبها، على الحكومة إن تتبنى سياسة اتصالية تنفذ وفق إستراتيجية شاملة تضمن السير والجريان المتبادل للمعلومة، بهدف نشر الوعي العام وكسب ثقة واندماج ومشاركة المواطنين وكل الأطراف في مساعي تحقيق التنمية والتطور الوطني.

يعرف الاتصال العمومي أيضا بأنه "مجموعة الرسائل المنقولة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة الموجهة للعلاقات التي تربط المؤسسات الحكومية بالأفراد الذين يعتبرون كمواطنين، ولا يشمل هذا الاتصال قضايا الشؤون العامة والحياة السياسية فقط، بل يشمل كذلك المشاكل التي تواجه المجتمع وتخضع للنقاش العام وتستنهض الرأي العام داخل الدولة حول مواضيع الاقتصاد، العدالة، التعليم، الصحة، البيئة... إلخ".

2- وظائف الاتصال العمومي:

يمكن حصر الوظائف التي يضمن الاتصال العمومي تأديتها كما يلي:

- إن المهمة الأساسية للاتصال العمومي هي تعريف المواطنين وإعلامهم بالسياسات العامة الممارسة من طرف السلطة السياسية ، حيث تنتشر الرسالة أو المعلومة العمومية في سياق يتسم بالتعددية السياسية، ما يستدعي ضرورة عدم الخلط بين الحق في الحصول على معلومة عمومية صادقة وموثوقة، وبين الممارسات الدعائية الإيديولوجية للأطراف المتنافسة سياسيا.
- أما المهمة الثانية، فهي مرتبطة بالرغبة في تغيير سلوك المواطنين، ويتعلق الأمر هنا بحملات التوعية والوقاية في العديد من المجالات: مجال الصحة العمومية (الوقاية من الإيدز، السرطان، الأوبئة...)، مجال الأمن (العنف، الإرهاب...)، او تلك المرتبطة برهان التنمية المستدامة ...

يرى دومينيك ميغار بأن الاتصال العمومي كما يتصوره بيير زيمور يجب أن يستند إلى أربعة مهام ووظائف جوهرية هي:

- ضمان المعلومة.
- تقديم صورة عن الذات (صورة المؤسسة العمومية)
- تطوير السلوكات وتغييرها، بما في ذلك ما يعرف بـ"هندسة السلوك".

- الاستماع الجيد لردود الفعل من شركاء المؤسسة العمومية (الاستماع تأكيد على أن الاتصال عملية دائرية في اتجاهين).

3- التطور التاريخي لمفهوم الاتصال العمومي:

ظهر الاتصال العمومي كحقل متميز للبحث ضمن بحوث الاتصال رسميا نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من خلال الكتاب الذي أصدره مجموعة من الباحثين من جامعة لافال الكندية تحت إشراف ميشال بوشون عام 1991، والذي يحمل عنوان "الاتصال العمومي والمجتمع"، ويعدّ هذا الكتاب بمثابة حجر الأساس الذي بني عليه كامل هذا الحقل البحثي، ثم تلاه عام 1995 كتاب تأسيسي آخر على يد الباحث الفرنسي بيير زيمور الذي يحمل عنوان "الاتصال العمومي". ويعتبر بيير زيمور أحد أهم الباحثين الذين طوروا دراسات الاتصال العمومي وفتحوها على آفاق بحثية واسعة جعلت من هذا الحقل شديد التميز والمردودية، سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة.

قبل ذلك كان مصطلح حملة الاتصال العمومي قد برز لأول مرة في سنوات الخمسينيات والستينيات من قبل الباحث الأمريكي ولبور شرام، وأطلق شرام اسم "حملات الاتصال العمومي" لتسمية الحملات التي تم إطلاقها بالولايات المتحدة الأمريكية بالموازاة مع الحرب الباردة لإقناع الناس بسلوكات معينة (أشهرها حملة تشجيع ربات البيوت على استهلاك أحشاء الحيوانات)، ولكن هذه الحملات كانت دعائية أكثر منها عمومية تستهدف المصلحة العامة.

لقد ظهر مفهوم الاتصال العمومي كمفهوم بحثي بهذا الشكل، ولكن فكرة الاتصال العمومي ظهرت قبل هذه التواريخ، إذ يرجع الباحثون فكر الاتصال العمومي إلى القرن السابع عشر، وبالتحديد إلى الفترة التي تأسست فيها الدولة-الأمة بشكلها المعاصر، وذلك عقب إمضاء معاهدة ويستفاليا عام 1648، حيث تمخض عن هذه المعاهدة تأسيس الدول ذات الحدود والمؤسسات بالشكل الذي نعرفه حاليا، وبالتالي ظهور المواطنة الحديثة التي تقوم على الحقوق والواجبات، لا على الانتماء العرقي أو الديني.

ومن بين أهم المحطات التاريخية في تطور فكر الاتصال العمومي ظهور الدساتير، ولعل أهم تجربة في هذا الصدد هي تجربة الدستور الأمريكي الذي ظهر عام 1787 ناصا في إحدى أهم مواده على ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، حيث جاءت الدساتير كقوانين أسمى لتضفي الطابع القانوني الصارم على علاقة الدولة بمواطنيها، وكإطار يحدد الحقوق والواجبات الناجمة عن الانتماء للدولة، ويحمي ما سيسمى لاحقا بـ"المصحلة العامة".

في مرحلة متأخرة، كانت قد ظهرت وسائل الإعلام، وكان لظهورها أثر كبير في تبلور فكرة الاتصال العمومي، حيث ساهمت مختلف وسائل الإعلام في بروز ما أضحى يسمى بـ"الفضاء العمومي"، أي المجال الذي تناقش فيه القضايا والشؤون العامة، وبهذا فقد

تهيأت كل الظروف لكي يتأسس الاتصال العمومي كحقل بحثي متميز يختلف في طبيعة اهتماماته وأهدافه ووظائفه عن بقية أشكال الاتصال الأخرى، سواء تلك التي سبقت ظهوره أو تلك التي لحقته.

قراءات إضافية:

- سامية عواج وآخرون: الاتصال العمومي، من النظرية إلى التطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، 2018.

- الصادق الحمامي وآخرون: أعمال الملتقى العلمي حول "الاتصال العمومي: المقاربات والتحولات والرهانات". معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 2007.

- Pierre Zemor: La communication publique, Puf, Paris, 1995.

- Francis Balle: Médias et société, Editions Manchestein, Paris, 1992.

- BESSIÈRES D., « La définition de la communication publique : des enjeux disciplinaires aux changements de paradigmes organisationnels », Communication & Organisation, n° 35, 2009.